

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤١٩

الأربعاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مانغي
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

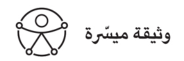
المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/1059)

1843361 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/1059).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلين ميغر لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سيرج كريستيان، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1059، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لا ليم.

السيدة لا ليم (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي للمرة الأولى منذ أن توليت منصب الممثلة الخاصة للأمين العام.

يتضمن التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/1059)، الذي أحيل إلى أعضاء مجلس الأمن في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تحديثا وتحليلا للتطورات المتعلقة بالحالة السياسية، والبيئة التشغيلية في هايتي، وجهود بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لتنفيذ ولايتها. وستركز إحاطتي على أهم النقاط التي يغطيها التقرير وبعض الأحداث الرئيسية التي وقعت منذ نشره.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن الأزمة السياسية التي أثارتها المظاهرات العنيفة التي وقعت في تموز/يوليه قد تفاقمت بسبب الادعاءات العديدة بسوء إدارة الأموال العامة من جانب الحكومة. وعلى الرغم من تعيين مجلس وزراء جديد في أيلول/سبتمبر بقيادة رئيس الوزراء جان – هنري سيان، ازدادت حدة التوترات مع استمرار السكان في المطالبة بتحسين الحكم والمساءلة، ومطالبة عناصر المعارضة باستقالة الرئيس مويز.

وفي حين كانت هناك لحظات من التوتر خلال المظاهرات التي خرجت يومي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، برهنت الشرطة الوطنية الهايتية على مهنيتها في التعامل مع حشود غفيرة في آن واحد – حتى أثناء الاحتجاجات الأصغر حجما، ولكن الأعنف، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تلاها إضراب عام لمدة يومين أصاب البلد بالشلل.

غير أنه ومنذ ذلك الحين، فشلت دعوات المعارضة إلى احتجاجات جديدة في حشد دعم شعبي كبير. وفي الوقت نفسه، وقعت حوادث عنف مثيرة للقلق في بعض من أسوأ أحياء بورت – أو – برنس صيتا، وهي مناطق لا تتمتع فيها الدولة سوى بسلطة محدودة. ولا تزال التحقيقات التي تجريها السلطات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان جارية، في حين تعمل دائرة حقوق الإنسان التابعة لنا أيضا للوقوف على حقيقة ما حدث.

وفي ضوء هذه الخلفية، تسعى البعثة جاهدة لتنفيذ ولايتها. وعلى الرغم من بطء التقدم المحرز، تبين المواد المرئية المعروضة

على المجلس الأثر التدريجي، ولكن الإيجابي، للبعثة على تعزيز مؤسسات سيادة القانون وزيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والنهوض بحقوق الإنسان في هايتي. وبناء على طلب من رئيس الوزراء، أنشأنا لجنة مشتركة تتألف من مستشاريه وموظفين في البعثة، بمشاركة وكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، لإزالة العقبات العديدة التي تعترض سبيل تنفيذ ولاية البعثة وتوفير منبر تقني للمسائل ذات الصلة بالانتقال. واجتمعت اللجنة المشتركة بالفعل ثلاث مرات وأجرت حوارا بناء. وصدر أخيرا القانون المتعلق بإنشاء وتنظيم وعمل المجلس الوطني للمساعدة القانونية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، بعد أشهر من النقاش. وإذا ما نُفذ القانون بالكامل، فإنه سيسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة الظاهرة التي طال أمدها المتمثلة في اكتظاظ السجون. وبالمثل، وبعد سلسلة من الترشيحات التي قدمتها السلطة التنفيذية في الخريف، تشير تقديراتنا الآن إلى أن ثمة حاجة إلى ما بين ٦٠ إلى ٧٠ قاضيا آخر فقط كي تعمل المحاكم في ولايات البلد القضائية الـ ١٨ بكامل طاقتها.

كما أن العمل الذي تضطلع به البعثة لزيادة قدرات الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في البلد يؤتي ثماره. ويشير وجود منسق حكومي لحقوق الإنسان على المستوى الوزاري الآن إلى استعداد هايتي للعمل مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان ولإعداد خطة عمل وطنية. وثمة تطور مشجع آخر يتمثل في أن مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان يزيد ببطء من وجوده خارج بورت – أو – برنس. وفي هذا الصدد، يتسع الحيز المتاح لعمل منظمات حقوق الإنسان في بيئة مواتية بقدر أكبر.

غير أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويجب الآن أن تتكرر، في جميع أنحاء البلد، المشاريع التجريبية الناجحة، مثل المشروع الذي يجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة الإجراءات الجنائية للتصدي بشكل مباشر لمشكلة الاحتجاز السابق للمحاكمة في الولاية القضائية لبورت – أو – برنس. ومن الضروري تقوية آليات التفتيش في السلطة القضائية من أجل تسريع وتيرة بت القضاة في القضايا. ويجب معالجة مسألة عنف العصابات، المتفشي في عدد من أحياء منطقة بورت – أو – برنس الكبرى، معالجة شاملة لتجنب نوعية الأحداث المثيرة للقلق التي وقعت في الأسابيع الأخيرة. وفي هذا الصدد، فقد التزمت السلطة التنفيذية والشرطة الوطنية الهايتية مؤخرا بزيادة الانخراط من أجل التوصل إلى حلول مستدامة لهذه المشكلة.

وستكون هناك حاجة إلى زيادة دأب وتركيز البرلمان لتمرير التشريعات الأساسية، مثل القانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية وقانون جنائي جديد وقانون جديد للإجراءات الجنائية. وأخيرا، لن يتعين على حكومة هايتي وحدها، بل على المجتمع الدولي أيضا، الوفاء بالتزاماتهما بتوفير كامل التمويل اللازم لخطة التطوير الاستراتيجي الخمسية للشرطة الوطنية الهايتية من أجل كفالة استمرار تعزيز القدرات البشرية واللوجستية والمادية لتلك المؤسسة. وستركز البعثة على تحقيق تلك الأهداف في الأشهر المقبلة، وهي الفترة التي يُنتظر أن يقوم خلالها البلد بالإعداد للانتخابات البرلمانية والبلدية المنصوص عليها في الدستور وعقدها. وبناء على طلب من السلطات الهايتية، جرى مؤخرا نشر بعثة لتقييم الاحتياجات في بورت – أو – برنس لتحديد المدى الذي سيمكن به لوكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي للعملية.

وفي حين أن جميع النقاط المرجعية لن تتحقق بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فإن كل الخيارات المتعلقة بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في هايتي لا تزال ممكنة، مع التخطيط الدقيق والمسؤول. وسيكون التعاون الوثيق مع الحكومة وشركائها ضروريا للنجاح في الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة لا تكون له صلة بحفظ السلام في البلد. ويسرني أن أفيد بأنه، وفقا للقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، ستقلص البعثة في هذا الشهر وجود

وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها من سبع إلى خمس وحدات. وقد أوقفت وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية، التي تتمركز حاليا في ميراغوان، ووحدة الشرطة المشكلة ١ الهندية، الموجودة في بورت – أو – برنس، أنشطتهما في ١ كانون الأول/ديسمبر، وستغادران هايتي بحلول نهاية هذا العام. وسيصاحب مغادرتهما سلسلة من التدابير لضمان ألا يعاني السكان المدنيون من نقص في الأمن. وستنتقل وحدة الشرطة المشكلة الرواندية، المتمركزة حاليا في جيريمي، إلى ميراغوان، مما يسهل لها الوصول إلى كامل المنطقة الجنوبية الغربية، فضلا عن بورت – أو – برنس. ويقابل الانسحاب التدريجي لوحدتي الشرطة المشكلتين إعادة نشر قوات من الشرطة الوطنية الهايتية في المناطق المتأثرة. وستغادر وحدات الشرطة المشكلة الأخرى، وهي مسألة مُخطط لها في إطار خطة مستكملة لنقل المسؤوليات الأمنية، في عام ٢٠١٩ إذا سمحت الظروف بذلك.

غير أن نجاح الجهود التي تبذلها البعثة يتوقف على حسن سير عمل الحكومة. وهذا هو السبب في أنني استخدمت خلال الأسابيع الماضية المساعي الحميدة للأمين العام للتواصل مع الرئيس ورئيس الوزراء، فضلا عن الزعماء من مختلف الانتماءات السياسية والجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، من أجل الدعوة إلى تهدئة التوترات الحالية واحترام النظام الدستوري. وتشجعني الإشارات الأولية الصادرة عن حكومة مويز – سيان لبدء حوار حقيقي مع المعارضة السياسية والمجتمع المدني، مع القيام في الوقت نفسه بإطلاق عدد من مبادرات الاسترضاء المجتمعية لمعالجة المظالم الشعبية.

أود أن أختتم بياني بالقول إن السياق الحالي للبلد مليء بالتحديات، ولكنه مليء أيضا بالأمل. والدعوة الشعبية إلى زيادة المساءلة في استخدام الأموال العامة تعطي مؤشرا واضحا على قوة وحيوية المجتمع المدني الهايتي وعلى رغبته في المشاركة بنشاط في تشكيل مستقبل هايتي. وتبين الاستجابة الفورية والفعالة للحكومة في أعقاب الزلزال الذي ضرب الجزء الشمالي من البلد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر القدرة الحقيقية للدولة الهايتية على العمل عندما تكون متحدة. ولذلك، من المهم أن نعمل بشكل جماعي لمساعدة البلد على الخروج من المأزق السياسي الحالي. ويمكن للحكومة المنتخبة ديمقراطيا في هايتي، من خلال حوار بناء وسلمي، أن تمهد الطريق للجولة المقبلة من الانتخابات وأن تواصل تنفيذ البرامج التي من شأنها تحسين حياة مواطنيها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة لا لايم على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها وعلى حضورها معنا اليوم. ونقدر المعلومات المستكملة بشأن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وإعدادها لخفض ناجح تدريجي مقرر للعلميات بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. كما نقدر دائما النشرات الممتازة التي تعطينا تمثيلا بيانيا جيدا للغاية بشأن التقدم الذي يتم إحرازه في البعثة.

أود أن أبدأ بالإعراب عن دعمنا لشعب هايتي، الذي واجه حالة أمنية متقلبة خلال الأسابيع العديدة الماضية. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر وأصدقاء الضحايا، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية وموظفي الجمارك الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم. نحن نؤيد حقوق الأفراد في حرية التعبير والاحتجاج السلمي، لكننا ندين أعمال العنف. وتشجع الولايات المتحدة على إجراء حوار هادف لمعالجة نقاط الخلاف وإيجاد حلول دائمة بدون عنف. ونحث جميع الأطراف والقادة على العمل معا للمضي قدما بالحوار السياسي بطرق تعزز مصالح الشعب الهايتي وتطلعاته.

وستواصل الولايات المتحدة دعم الهدف المتمثل في إيجاد مستقبل مزدهر وأكثر أمانا لجميع الهايتيين. بيد أن التغيير يجب أن يأتي من صناديق الاقتراع. نحن نعلم أن هايتي تستعد لإجراء انتخابات تشريعية ومحلية في العام المقبل. ولا يمكن إجراء الانتخابات إلا في جو من السلام والهدوء والشفافية ووفقا للقانون الهايتي. يجب أن تتقيد هايتي بالجدول الزمني للانتخابات، أو تخاطر بالتعرض لمزيد من عدم الاستقرار. ونشيد أيضا بالروح المهنية التي أبدتها الشرطة الوطنية الهايتية في الحفاظ على الأمن والنظام العام خلال المظاهرات التي جرت يومي ١٨ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وفي الأيام السابقة واللاحقة. مع ذلك، وحرصا على الشفافية والمساءلة، ندعو المفتشية العامة للشرطة الهايتية إلى التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. سيؤدي ذلك إلى زيادة تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاضطلاع بمهمتها الحيوية. إن مستقبل أمن هايتي يعتمد على شرطة جيدة التدريب ولديها موارد كافية. وعليه، استثمرت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠ أكثر من ٢٥٠ مليون دولار لزيادة حجم قوات الشرطة الهايتية وكفاءتها المهنية، من خلال توفير التدريب والمعدات والبنية التحتية. وكنتيجة مباشرة لدعم الولايات المتحدة، ارتفع عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية من قوة قوامها ٠٠٠ ٦ فرد في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٠٠٠ ١٥ فرد في عام ٢٠١٨.

وبعد انقضاء اثني عشر شهرا من عمر البعثة المقرر لمدة سنتين، تساعد البعثة - بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة - على بناء قدرات هايتي في قطاعي الأمن والعدالة. علاوة على ذلك، قامت الحكومة الهايتية بتطوير تشريعات رئيسية في قطاع العدالة، وعززت قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على مكافحه الشغب، وأحرزت تقدما نحو معالجة الشواغل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. غير أن التقدم المحرز غير متساو عبر جميع النقاط المرجعية، وهناك الكثير مما ينبغي عمله، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات سيادة القانون ومكافحة الفساد. وتشمل التحديات الأخرى تجديد الولايات القضائية، وملء المقاعد الشاغرة في المحكمة العليا، وتعزيز الإشراف القضائي على مكافحة الإفلات من العقاب وإنشاء مجلس انتخابي دائم. نحن نتوقع من البعثة أن تواصل العمل مع هايتي لتحقيق التقدم اللازم الذي سيسمح لها بالانتقال إلى وجود للأمم المتحدة غير متعلق بحفظ السلام بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ونحن متفائلون بأنه يمكن تحقيق النقاط المرجعية لإنجاز بعثة حفظ سلام بحلول نهاية العمر المتوقع للبعثة. يمكن مواصلة العمل بشأن النقاط المرجعية الأخرى بعد الخفض التدريجي للبعثة.

آن الأوان للشروع في التخطيط للانتقال. ونتطلع إلى تقرير التقييم الاستراتيجي المقرر تقديمه بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وكي ينجح الخفض التدريجي للبعثة، فإنه سيتطلب تنسيقا دقيقا، وانتقالا كاملا للمسؤولية إلى السلطات الهايتية والتخطيط للانتخابات التشريعية. ستواصل الأمم المتحدة القيام بدور في هايتي، ولكن لن تكون ثمة ضرورة لعملية حفظ سلام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وحتى ذلك الحين، من الضروري استمرار البعثة وحكومة هايتي في بذل الجهود لتحقيق النقاط المرجعية للبعثة والهدف المشترك المتمثل في بلد أكثر أمانا وأمنا وازدهارا لجميع الهايتيين.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات بشأن الأحداث التي وقعت مؤخرا في هايتي وبشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. كما نرحب بحضور الممثل الدائم لهايتي.

وتعرب بوليفيا عن تعازيها على الخسائر في الأرواح أثناء الزلزال الذي ضرب الجزيرة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويحدونا

الأمل في أن يتعافى السكان المتضررون بسرعة من ذلك الحدث المؤسف. وفي هذا الصدد، نثني على الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة والبعثة لتقديمهم الدعم إلى حكومة هايتي في أعقاب ذلك الحدث.

نظرا للأحداث التي وقعت مؤخرا، نرى أنه لا بد لهايتي من أن تعمل صوب الحوار والتوافق السياسي كي تتمكن من التغلب على العقبات الحالية وتعزيز تنميتها الاقتصادية. ونكرر التأكيد على التزامنا تجاه هذا البلد الشقيق، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى مواجهة التحديات الحالية، ولا سيما فيما يتصل بقطاع الأمن وسيادة القانون والتنمية. يجب أن ينفذ هذا الدعم بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع حكومة هايتي، في احترام صارم لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وبالمثل، فإننا نشيد بالتقدم المحرز في المجالات التي ذكرتها للتو، لا سيما فيما يتعلق بقانون إنشاء وتنظيم وعمل المجلس الوطني للمساعدة القانونية، الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يمثل معلما هاما لتقليص مدد الاحتجاز السابق للمحاكمة، مما يخفف الاكتظاظ في سجون هايتي. ونشجع الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نحثها على تجنب التأخير في تعيين القضاة من أجل الحفاظ على سيادة القانون وتجنب الاكتظاظ.

ونرحب أيضا بحقيقة أن الحكومة الهايتية قد أنجزت مرحلة تقييم تعداد السكان والمساكن، الذي سيوفر المعلومات اللازمة لوضع سياسات مستدامة ستساعدها على القضاء على الفقر المدقع ومواجهة التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونكرر التأكيد على أن القيام بذلك يتطلب تعاونا خارجيا أكثر اتساقا مع أولويات الحكومة، مع مراعاة نطاق تلك الأهداف وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبالمثل، من الأهمية بمكان تعزيز قدرات الدولة على التعامل مع الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، نثني على الجهات الفاعلة الإنسانية مثل اليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، لمساعدتهم المنسقة. وندعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى تقديم الدعم المالي لتعزيز خطة الاستجابة الإنسانية.

ونقدر التقدم المحرز في مكافحة الكوليرا من خلال النهج الجديد للأمين العام، ونرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة إلى السلطات الهايتية للمساعدة على مكافحة هذا الوباء في إطار الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي. ونشدد على أن المنظمة وأعضاءها يتحملون المسؤولية الجماعية عن القضاء على هذا المرض. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على دعوتنا للمجتمع الدولي العمل من أجل الوفاء بالتزاماته والتعاون مع جمهورية هايتي لبناء نظم قوية للصرف الصحي والرعاية الصحية. لا تزال الكوليرا تمثل مشكلة أساسية لا تؤثر على مرافق الصرف الصحي والحصول على المياه فحسب، بل وعلى جميع مجالات التنمية والاستقرار في هايتي.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في بلوغ النقاط المرجعية، نكرر التأكيد على أن العمل لتحقيق هذا الهدف يجب أن يتم في ظل التقيد الصارم بولاية البعثة في مجالي سيادة القانون والأمن، وفقا للقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، وذلك من أجل توطيد الاستقرار في البلد وإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ونثني على عمل البعثة بشأن برنامج الحد من العنف المجتمعي، الذي يشمل النساء والشباب المعرضين للخطر في الأنشطة التي تتيح لهم الأدوات والتدريب من أجل توليد الإيرادات، مع العمل أيضا على تعزيز الحوار المجتمعي. ونشجع البعثة على مواصلة هذا العمل، الذي ثبتت جدواه في الحد من الجريمة.

علاوة على ذلك، نرحب بالدعم المقدم إلى المؤسسات الحكومية في مجالات العدالة وحقوق الإنسان والأمن، ونثني على

عمل البعثة في مساعدة ضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسيين. ونشجع البعثة على مواصلة هذه الجهود، بما يتماشى مع مبدأ عدم التسامح إطلاقا، ونحض على أن تتم معاقبة الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم تبعا لذلك.

أخيرا، نشدد على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. وعليه، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد الجهود ويعزز أوجه التآزر مع الحكومة في إطار ولاية البعثة.

وبما أن هذا البيان الأخير لوفد بلدي بشأن هذه المسألة بصفته أحد الأعضاء المنتخبين غير الدائمين في مجلس الأمن، فإنني أود أن أؤكد على أن من الواضح أن الحالة في هايتي - كما وصفها العديد من المسؤولين فضلا عن الممثلة الخاصة للأمين العام - لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، لم يعد بعد الآن من اختصاص مجلس الأمن متابعة الإغلاق المعتزم لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

السيد البناي (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق العدالة في هايتي، السيدة لا ليم، على إحاطتها الإعلامية القيمة بشأن مجريات الأوضاع في هايتي والدور المناط ببعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي.

وسأركز في كلمتي على ثلاثة جوانب رئيسية تتعلق بموضوع نقاشنا اليوم، وهي جوانب سياسية وإنسانية وأمنية.

لقد تابعنا والقلق يساورنا المظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر الماضيين على أثر التقريرين الصادرين من قبل مجلس الشيوخ عن سوء إدارة صندوق النفط الكاريبي. وقد ارتكزت مطالب منظمي المظاهرات على محاربة الفساد وتحسين الخدمات الاجتماعية.

وبالرغم من سقوط بضعة قتلى والعديد من الجرحى المدنيين على أثر هذه المظاهرات، فإنني أنوه بالروح المهنية التي اتسمت بها قوات الشرطة الوطنية الهايتية ونجاحها في وضع هذه المظاهرات في إطارها الصحيح بدون انزلاقها إلى أعمال تخريبية توقع مزيدا من القتلى أو الجرحى المدنيين.

كما ندعم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية الوطنية بقيادة الرئيس مويز تجاه تلبية المطالب التي نادى بها المتظاهرون وتمخضت عن فصل العديد المستشارين الحكوميين من جهة، وإنشاء لجنة مستقلة تشرف على التحقيقيات التي تقوم بها الحكومة تجاه ملفات الفساد، من جهة أخرى.

لقد أقر البرلمان الوطني خلال الفترة الماضية قانون الميزانية العامة المنقحة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بعد إعادة الدعم الحكومي للمحروقات، وقانون إنشاء وتنظيم المجلس الوطني للمعونة القانونية.

وبالرغم من أهمية هذين القانونين، فإن النشاط التشريعي الحالي للبرلمان لا يلبي الطموح تجاه تهيئة بيئة قانونية متكاملة تمكن المؤسسات الوطنية من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها على أكمل وجه وأحسن صورة،

وفي آخر جلسة لنا بشأن الحالة في هايتي (انظر S/PV.8342) تطرقت لعدة أمور من شأنها أن تفضي إلى تحسين الأوضاع الإنسانية، ومنها الإعداد الجيد من قبل المؤسسات الوطنية لرفع كفاءتها في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وعليه، نرى في عزم الحكومة الوطنية على إنشاء آلية دائمة لإدارة الأزمات خطوة إيجابية تصب في مصلحة هذا الاتجاه، خصوصا بعد الزلزال الذي ضرب المناطق الشمالية من البلد وسبب أضرارا بشرية ومادية.

وفي هذه المناسبة، أعبر عن خالص تعازينا ومواساتنا للشعب والحكومة الهايتيين في الضحايا الذين سقطوا على أثر الزلزال.

كما تابعنا التقدم المحرز في مكافحة تفشي وباء الكوليرا الذي نتج عنه مواصلة الأمم المتحدة دعمها للسلطات الهايتية

في تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا. وعليهما مواصلة الحفاظ على هذه الجهود والمضي بها قدما وصولا إلى القضاء على هذا الوباء بالكامل، على النحو المخطط له.

كما أن الشروع في تسريع تنفيذ الإصلاحات التي تتعلق بالنظام القضائي سيسهم في خفض معدلات الاحتجاز إلى حين انتهاء المحاكمة من جهة، وخفض حالات الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات العقابية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أيضا أن يصب في مصلحة تحسين الأوضاع الإنسانية.

لقد أثبتت قوات الشرطة الوطنية الهايتية كفاءتها خصوصا في ظل تعاملها مع المظاهرات العديدة التي اندلعت في جميع مناطق البلد خلال الفترات القليلة الماضية. كما أن في مواصلة انخفاض معدلات الجرائم المسجلة دليلا آخر على كفاءة قوات الشرطة الوطنية بالرغم من تزايد التحديات التي تواجهها والمتمثلة في انتشار نشاط العصابات المسلحة التي بأعمالها تهدد أمن وسلامة المواطنين وتؤثر سلبا على التحسن الأمني المطرد الذي يشهده البلد.

وعليه، يجب المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية بالرغم من الصعوبات التي تعترض طريق تنفيذ الخطة والكامنة في شح الموارد المالية اللازمة للمحافظة على النجاحات التي تحققت على الصعيد الأمني.

وأود أن أشيد بالجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، لا سيما تلك التي ترمي إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للخروج النهائي وفقا لحدود ولايتها المقررة في قرار إنشائها، بالرغم من الصعوبات التي تكتنف جهودها للارتقاء بمستويات المعايير الموضوعة لتنفيذ خطة الخروج، حيث يتبين لنا أن هناك تفاوتا في التقدم المحرز في كل معيار على حدة.

وأخيرا، أجدد شكرنا وترحيبنا بالسيد لا ليم، مؤكدين دعمنا الكامل لها وللبعثة.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، بدوري، أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في هايتي والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

إننا الآن نقترب من الفترة الانتقالية التي في نهايتها ستفتح الأمم المتحدة وهايتي فصلا جديدا في تاريخهما، وهو فصل سيكتب خارج إطار حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا بالتقدم المحرز في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية. فقد تم تدريب أكثر من ١٥ ٠٠٠ فرد، أظهروا كفاءتهم المهنية خلال المظاهرات العنيفة التي اندلعت في الأشهر الأخيرة.

لقد كان إسهام بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في البلد، منذ إنشائها قبل أكثر من سنة بقليل، بالغ الأهمية، بما في ذلك دعمها لتعزيز سيادة القانون، وتدريب الشرطة، والمساعي الحميدة التي بذلتها الممثلة الخاص للأمين العام. ومع ذلك، أبرزت الاضطرابات التي وقعت في الأشهر الأخيرة المدى الذي تظل عليه هشاشة الحالة في هايتي. وفي ذلك السياق، وفي الفترة التي تسبق انسحاب بعثة الأمم المتحدة، أود أن أركز اليوم على ثلاث نقاط.

أولا، إن على جميع الأطراف الفاعلة السياسية أن تلتزم التزاما كاملا، حسب الاقتضاء وبالاقتران مع المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة، بتعزيز سيادة القانون في هايتي وبالدفاع على نحو مسؤول عن مصالح الشعب الهايتي. وينبغي الترحيب بإقرار قانون المعونة القانونية وانضمام هايتي إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية باعتبارهما خطوات تدعو إلى التشجيع. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز الإطار التشريعي اللازم لحماية حقوق المواطنين الهايتيين، وضمان استقلال السلطة القضائية ونزاهتها. ويلزم إجراء حوار سياسي جامع للتوصل إلى اتفاق ولتخفيف حدة التوترات. وتؤيد فرنسا الجهود التي يبذلها لتحقيق تلك الغاية رئيس الوزراء، باسم رئيس الدولة.

ومع أن من الأمور الحقيقية الجهود التي تبذلها السلطات وتعبئة السكان تأييدا لتحقيق التنمية في دولة تخضع لسيادة القانون، فإننا بالرغم من ذلك ندين بأشد العبارات استخدام العنف أو التهديد باستخدامه. إن الفريق الأساسي المعني هايتي، في بيانه الصحفي الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر أشار إلى ”الشرعية الديمقراطية لحكومة هايتي وإلى أنه في أية ديمقراطية، يجب أن يكون التغيير من خلال صناديق الاقتراع، وليس عن طريق العنف.“

ونحن نشجب الخسارة في الأرواح الناجمة عن ذلك العنف.

وتركز نقطتي الثانية على الإصلاحات الأساسية اللازمة للمضي قدما نحو تحقيق الازدهار المستدام وترسيخ الديمقراطية في هايتي.

ونسمع، في بعض الأحيان، أصواتاً تدافع عن فكرة أنه ينبغي أن تحظى الأهداف الاقتصادية بالأولوية على المطالب المشروعة للشعب، بما في ذلك عندما يناضل من أجل حقوقه الأساسية ويكافح الإفلات من العقاب. إنها ثنائية مغلوطة. ففي ظل السياق الراهن، يرتهن تحقيق الاستقرار في هايتي، وبالتالي ازدهارها، الآن أكثر من أي وقت مضى بتعزيز مؤسساتها القضائية والتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية وتحسين أوضاع الاحتجاز في السجون، حيث لا يزال ثمة ما يتعين القيام به. ويجب أن تكون مكافحة الفساد، وهي مسألة كثيرا ما تُدان على أعلى مستوى، جزءا رئيسياً من الإصلاحات العديدة ذات الأهمية البالغة لتحقيق انتعاش البلد. وتشجع فرنسا السلطات الهايتية على كفالة الشفافية التامة في إدارة الأموال العامة وبذل كل ما في وسعها لضمان تحقيق العدالة، ولا سيما حين يتعلق الأمر بقضية صندوق النفط الكاريبي. ويجب على المحاكم أن تتصدى بحزم للشعور بغياب المحاسبة.

ثالثا وأخيرا، تولي فرنسا لحيوية الديمقراطية الهايتية أهميةً قصوى، وترحب في هذا الصدد بما تمّ التعهد به من التزامات بالتحضير لتنظيم انتخابات تشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ولا سيما بطلب المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة. ومن شأن تمكن هايتي من ضمان أن تُجرى الانتخابات وفقا للجدول الزمني المعلن عنه أن يعزز مصداقية حكومتها. ولذلك، يحدونا الأمل في أن تُجرى الانتخابات، على النحو المقرر، وأن تتمّ أعمالها التحضيرية في أفضل الظروف الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي. ويجب على جميع الجهات السياسية الفاعلة المعنية أن تستفيد من الانتخابات لاستهلال حوار مع المجتمع المدني، يأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب.

ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نساعد السلطات الهايتية في التحضير لانسحاب البعثة في تشرين الأول/أكتوبر المقبل من أجل كفالة انتقال سلس. ولهذا السبب، يتعين علينا في الوقت نفسه أن نضاعف جهودنا من أجل تعزيز سيادة القانون والديمقراطية في هايتي. وبإمكان هايتي أن تعول على دعم فرنسا. ويرفض بلدي بأشد العبارات جميع أعمال العنف التي ترمي إلى زعزعة الاستقرار في البلد. وتقع المسؤولية على عاتق قادة هايتي في فروع الحكومة الثلاثة ومن كافة الانتماءات السياسية للتصدي للتحديات الحاسمة التي تواجه المجتمع الهايتي، ولا سيما الشباب، ولتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون من أجل كفالة الاستقرار والحياة الكريمة للجميع.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام على ما قدمته من معلومات عن آخر المستجدات وعلى الجداول التي تبين لوحة متابعة تنفيذ الولاية، والتي تساعد حقا على إظهار التقدم المحرز في الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفي العمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة في هايتي. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكر موظفي البعثة ككل على تفانيهم في العمل لصالح هايتي وشعبها.

تشيد السويد بما أحرزته هايتي من تقدم في مجال توطيد الديمقراطية والاستقرار على مدى السنتين الماضيتين. ويحدونا الأمل في أن تمضي على درب التقدم طوال فترة الانتخابات في عام ٢٠١٩ وما بعدها. وقد بيّنت الأشهر القليلة الماضية أن هناك حاجة إلى تجديد الدعم السياسي الواسع النطاق للإصلاحات. ويجب أن تكون المساءلة عنصرا رئيسيا في تنفيذ الأولويات التي حددها الرئيس وحكومته. وتمثل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحسين التنمية الاقتصادية والهياكل الأساسية والقدرة على الصمود والأمن عناصر مهمة كي تتمكن هايتي من قطع أشواط أخرى على درب الاستقرار الطويل الأجل. وستساعد النقاط المرجعية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/1059) في تركيز الجهود لدعم تلك الأهداف. ومن المهم للغاية كفالة وضع نهج متكامل لسيادة القانون، يشمل سلسلة العدالة برمتها، من الشرطة والسجون إلى الملاحقة القضائية والمحاكم، مع توفير القدرات الكافية في هذا الصدد. وقد أحرزت الشرطة الوطنية الهايتية تقدماً جيداً. ونرحب أيضا بتعيين وزيرة منتدبة معنية بحقوق الإنسان. ولا بد الآن أن تحرز السلطات الهايتية الأخرى تقدماً مماثلاً، بدعم من البعثة، في مجالي المؤسسات القضائية والإصلاحية.

وتضطلع البعثة بدور هام وينبغي أن تواصل، طوال فترة ولايتها، إدماج المنظور الجنساني على نحو تام بوصفه مسألة شاملة. ويشمل ذلك، بوجه خاص، اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز أمن المرأة وتقديم المساعدة إلى الحكومة من أجل كفالة مشاركة المرأة في العمليات السياسية على جميع المستويات. ونتوقع أن يشمل التقييم الاستراتيجي المقبل للبعثة الخبرات في مجال الشؤون الجنسانية. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الجهود المبذولة لتعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البعثة. ويتعين علينا مواصلة ضمان الإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق فيها، واتخاذ كل الخطوات الضرورية لتطبيق التدابير التأديبية والشروع في ملاحقات جنائية لإخضاع الجناة للمساءلة. كما ينبغي دعم النهج الجديد للأمين العام من أجل القضاء على الكوليرا وبناء القدرة على الصمود في هايتي. وقد سعدنا بالمشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة ٧١/١٦١ باء في هذا الصدد. وتدعم السويد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، ونشجع الآخرين على المساهمة فيه.

ستكون انتخابات العام المقبل في هايتي بالغة الأهمية. ونشجع السلطات الهايتية على التعجيل باعتماد القانون الانتخابي الجديد واتخاذ جميع الخطوات اللازمة الأخرى. وغني عن القول إننا نرحب بالتزام الحكومة بكفالة إجراء الانتخابات، على النحو المقرر. وسيكون إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة عاملا حاسما لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد.

إن بعثة الأمم المتحدة في هايتي من أولى البعثات التي تقوم بعلمية انتقال من حفظ السلام التقليدي في عهد الحفاظ على السلام. ويمكن أن توفر لجنة بناء السلام منبرا مجدياً يمكن استكشافه في هذا الصدد. وسيكون نجاح العملية الانتقالية ذا أهمية للهايتيين في المقام الأول، ولكن من شأنه أيضا أن يكون بمثابة مثال يحتذى به في منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بدعم هايتي فيما تمضي قدما على درب تحقيق السلام والازدهار لشعبها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في هايتي وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

نرى أن التقرير الثاني من سلسلة التقارير الفصلية (S/2018/1059)، المطلوب إعدادها بموجب القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، يعكس على نحو موضوعي ولافت الحالة المعقدة

في ظل الفترة الحرجة التي يمر بها البلد. وكلما دنا موعد نظر المجلس في مسألة إنهاء مهام البعثة، سيزيد تواتر التحديات التي تواجه هايتي وشعبها والتي سيتعين عليهم التصدي لها بأنفسهم في غضون فترة قصيرة وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. وقد تعرضت الحالة الأمنية الهشة للغاية أصلا لضغوط جديدة. وأكدت الاحتجاجات الجماهيرية التي بلغت ذروتها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ثم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن حلّ أي مسألة من المسائل القائمة بين الشعب والحكومة يجب أن يتم التوصل إليه عن طريق الحوار المباشر والبناء، والأهم من ذلك، السلمي، وهو الحوار الذي يجب إقامته مع التقيد الصارم بالمجال القانوني لهايتي. ونعتقد أن حق مواطنيها غير القابل للتصرف في التّجمع السلمي وفي حرية التعبير يجب أن يُمارس حصراً بما يتفق مع التشريعات الوطنية. ونؤيد زملاءنا الذين حثوا المتظاهرين على احترام القانون والامتناع عن ارتكاب أعمال العنف أو اتخاذ إجراءات تقوض استقرار هايتي ونظامها الاجتماعي. ونأمل من شركائنا في مجلس الأمن أن يتخذوا موقفاً مماثلاً إزاء جميع هذه الحالات، حيثما وقعت.

ويسرنا التقييم الإيجابي الوارد في التقرير لعملية نقل المسؤولية إلى الشرطة الوطنية الهايتية. وقد أثار اهتمامنا ما جاء من وصف لحقيقة أن تعامل الشرطة مع الاحتجاجات الجماهيرية أتاح لها إظهار المهارات المهنية التي اكتسبتها. وفي حين تبعث هذه التقييمات الإيجابية على التفاؤل، فوجئنا بإشارة التقرير في هذا الصدد إلى بعض ما تُسمى الجهات الفاعلة الدولية التي لم يُكشف عن أسمائها. ونود أن نرى تقييمات للأمين العام نفسه في تقاريره، استنادا إلى المعلومات التي تقدمها البعثة. ولا يمكننا تجاهل الإشارة الواردة في فرع التقرير المتعلق بحقوق الإنسان ومفادها أن البعثة سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٥ انتهاكا يُزعم أن الشرطة مسؤولة عنها. وفي جميع الحالات، وعلى سبيل المثال في الفقرة ٥٦، هناك إشارات إلى ادعاءات تتعلق باستخدام ضباط الشرطة للقوة على نحو مفرط. ونود أن نشدد على أن هذه الصياغة غامضة جدا ويجب عدم استخدامها في تقرير يتعلق بمسألة غاية في الأهمية من قبيل حقوق الإنسان.

ونود الإشارة إلى أنه في شهر نيسان/أبريل (انظر S/PV.8226)، أصر زملاؤنا الأمريكان على أن القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) ينبغي أن يطبق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الولاية الكاملة للبعثة، مما قوض توافق الآراء القائم منذ أمد طويل بشأن هايتي. فهل تم ذلك حقا بحيث يتعين علينا الآن مناقشة بعض المقترحات؟

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء تقييمات التقرير للحالة الاقتصادية والإنسانية المتدهورة على نحو متسارع. فمحنة جزء كبير من السكان تتفاقم جراء استمرار تفشي الكوليرا، في حين تم تمويل ١١ في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية هذا العام. وعلاوة على ذلكن فإن الزلزال الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر أدى إلى ١٨ حالة وفاة ودمر أو ألحق أضرارا بحوالي ٠٠٠ ١١ منزل.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة للغاية، بذلت الحكومة، بقيادة الرئيس جوفينيل مويز، جهودا جادة لإحراز تقدم وفقا لمعايير الأمين العام، بما في ذلك في مجالات الإصلاح السياسي والأمن وتعزيز النظام القضائي، وبالطبع، قطاع الشرطة. ومع ذلك، نعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان أن فروع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تعمل معاً. وغني عن القول بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مكترث لذلك. ويجب عليه مساعدة حكومة وشعب هايتي على الاضطلاع بملكيتهما الوطنية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولا يزال على موظفي الأمم المتحدة القيام بالكثير من العمل في إطار مهمتهم المتعلقة بتزويد السلطات الهايتية بأكبر قدر ممكن من المساعدة.

ويؤيد الاتحاد الروسي بور – أو – برانس وسيواصل العمل على ضمان أن تسفر جهود مجلس الأمن عن تطبيع الحالة في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، والممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها الإعلامية.

تميزت الحالة السياسية مؤخرا في هايتي بعدم الاستقرار، حيث شهدت مظاهرات وأعمال عنف في أنحاء مختلفة من البلد، ولا تزال الحالة الأمنية هشة. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الاقتصادية وسبل عيش الناس في هايتي بحاجة ماسة للتحسين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال وباء الكوليرا والحالة الإنسانية السيئة مستمرين. وتحيط الصين علما بتقرير الأمين العام الأخير (S/2018/1059) إلى مجلس الأمن، حيث يدعو الأمين العام حكومة هايتي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمطالب شعبها واتخاذ إجراءات للتصدي للفساد. وتحث الصين حكومة هايتي على اتخاذ موقف أكثر جدية من أجل المشاركة في الحوار السياسي مع جميع الأطراف في البلد، بغية حل خلافاتها على النحو الواجب من خلال المشاورات.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي زيادة تركيزه على الحالة السياسية والاقتصادية والإنسانية في هايتي ومساعدة البلد على الحفاظ على الاستقرار الوطني، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين سبل معيشة شعب هايتي، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقدر الصين الجهود التي بذلتها مؤخرا بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم، وتؤيد استمرار البعثة والفريق القطري في مواصلة تقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية بهدف تمكين الحكومة من تحمل المسؤولية بفعالية عن الحفاظ على أمن واستقرار البلد. وينبغي أن تواصل حكومة هايتي تعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة والتعاون مع الأمم المتحدة في وضع استراتيجية خروج لبعثة الأمم المتحدة.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة هيلين لا ليم على جهودها من أجل هايتي وعلى إحاطتها الإعلامية الأولى للمجلس.

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نتابع الحالة في هايتي باهتمام خاص. فثلاثة أقاليم من بين الأقاليم الأربعة التي تتكون منها مملكتنا تقع في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك سانت مارتن، أحد جيران هايتي، وقد خاطبت رئيسة وزراء سانت مارتن السيدة مارلين – روميو، المجلس خلال جلستنا التي عقدناها بشأن هايتي (انظر S/PV.8342). لقد شجعنا المسار الإيجابي الذي اتخذته هايتي بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية. وهي الآن في مفترق الطرق، حيث من الضروري توطيد وتطوير المكاسب التي تحققت حتى الآن. واليوم أود أن أتناول ثلاث مسائل تتعلق بالتهديدات التي تطال الاستقرار السياسي، وإرساء سيادة القانون وآفاق المستقبل.

لقد احتج العديد من الهايتيين في الأشهر الأخيرة على افتقار السلطات الحكومية للسيطرة وعدم قيامها بالمحاسبة. ويجب على الحكومة أن تتعامل مع مواطنيها بجدية. وفي الوقت نفسه، من المهم أن يشارك جميع أصحاب المصلحة السياسيين بصورة بناءة، وأن يعملوا لما فيه مصلحة شعب هايتي، مع احترام المؤسسات الديمقراطية. ونحن قلقون بشأن العنف الذي حدث أثناء بعض المظاهرات. وهذه الأفعال غير مقبولة وتقوض الوضع السياسي الهش في هايتي.

وتؤكد هذه التطورات أهمية تحسين جهود الأمين العام (S/2018/1054) الرامية لتوطيد سيادة القانون. وخلال السنوات القليلة الماضية، أحرزت هايتي تقدما كبيرا في مجال إرساء سيادة القانون في بيئة مليئة بالتحديات. ويشكل تقدم الشرطة الوطنية من حيث قدرتها ومهنيتها، الذي تجلى في إدارتها للمظاهرات

الحاشدة الأخيرة وزيادة أعداد الشرطيات فيها، مثالا إيجابيا في هذا الصدد. وبالتالي، يبدو أنه بإمكاننا تحقيق العديد من الأهداف. كما نرحب بالتعيين الأخير لمندوب لحقوق الإنسان، وسيكون مسؤولاً عن الإسراع في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تلك المجالات، من الواضح أنه يتعين علينا أن نسرع جهودنا. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء اللجنة المشتركة. ومن أجل تحقيق أهداف استراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، سيكون من الحيوي اعتماد وتنفيذ التشريعات بطريقة سريعة وفعالة. ويجب على البلد أن يضاعف جهوده لتشمل إيجاد حلول للسجون المكتظة، والاحتجاز لفترة طويلة قبل المحاكمة، والفساد، وانعدام السيطرة والمساءلة في القطاع العام، بما في ذلك الشرطة. ويتطلب ذلك التزاما سياسيا كاملا وتخصيص موارد مالية كافية.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة بشأن آفاق المستقبل. يجب توطيد سيادة القانون من أجل تعزيز ثقة الشعب في نظام العدالة وتعزيز السلام والتنمية المستدامين. ويجب مضاعفة الجهود المبذولة في هذا الصدد لتمكين الانتقال من وجود الأمم المتحدة إلى وجود آخر العام المقبل. وسوف تثري التطورات في الأشهر القادمة النقاش المتعلق بشكل ذلك الوجود. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من الضروري تقييم خطر زعزعة الاستقرار، بهدف ضمان إجراء الانتخابات بصورة سلمية في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نتطلع إلى التقييم الاستراتيجي الذي ينبغي أن يوجه ذلك النقاش. وبغض النظر عن المرحلة الانتقالية، سيكون من الأهمية بمكان أن تحافظ حكومة هايتي والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تعاون وثيق.

في الختام، تؤيد مملكة هولندا بقوة تطلعات شعب هايتي لتحقيق السلام والعدالة والتنمية. والشروط اللازمة لتحقيق هذا الهدف واضحة. حيث تتجلى في تعزيز سيادة القانون، مع زيادة قوة الشرطة وقدرات قطاعي القضاء والسجون، والتنفيذ السريع للتدابير ذات الأولوية واحترام حقوق الإنسان.

ويجب على الحكومة الهايتية أن تستفيد استفادة كاملة من وجود البعثة في إحراز تقدم على هذا المسار. وستواصل مملكة هولندا، من جانبها، في دعم انخراط الأمم المتحدة في هايتي.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها، وبصفة خاصة على لوحة متابعة مؤشرات تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي أداة مفيدة ونافعة للغاية. ويحدوني الأمل في أن نرى لوحات متابعة مماثلة لبعثات الأمم المتحدة الأخرى في المستقبل.

لقد مضى ما يقرب من ١٨ شهرا منذ أن زار مجلس الأمن هايتي بقيادة الممثل الدائم لبوليفيا، ومن المشجع أن نسمع عن إحراز تقدم في عدد من المجالات. ولا تزال المملكة المتحدة تقدر عمل البعثة ودعمها لحكومة هايتي لتعزيز سيادة القانون والمضي قدما في تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وأشيد كذلك بالجهود التي يبذلها الرئيس مويز لإيجاد حل بناء للتوترات التي نشأت مؤخرا. ومن الواضح أن الحالة على الأرض لا تزال هشة. وسأركز في بياني على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في استيفاء المعايير المحددة، أود أن أشيد تحديدا ببعض الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها. فقد تشجعت المملكة المتحدة كثيرا بالتقدم المحرز، بدءا من سن وتنفيذ قانون المساعدة القانونية إلى تخريج ٦٩٢ من متدربي الشرطة مؤخرا والزيادة في عدد الشرطيات، الذي أصبح الآن قريبا من الهدف المعياري المحدد. ويحق لكل من البعثة وحكومة هايتي الاحتفال بهذا النجاح.

غير أنه ما زال يتعين إحراز تقدم في مجالات هامة. ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، يظل اعتماد البرلمان لمشروع

القانون الانتخابي وإصداره، وهو الأمر الذي سلط عليه ممثلا فرنسا والسويد الضوء في وقت سابق اليوم، أمرا حيويا، شأنه في ذلك شأن إعادة تشكيل المجلس الانتخابي الدائم وتحديث القوائم الانتخابية. وإذا كنا نريد استمرار إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، يتعين على آليات الرقابة والمساءلة في البلد أن تؤدي وظائفها على نحو سليم. وهذا أمر بالغ الأهمية لزيادة الثقة بين الدولة والشعب الهايتي من أجل توطيد العقد الاجتماعي. وإذا أُريد لمؤسسات سيادة القانون في هايتي ككل أن تنهض على نحو فعال وأن تحول القوانين الجديدة إلى واقع أفضل، فلا بد من الانتهاء من وضع الميزانيات وخطط التنفيذ.

ثانيا، إذا أُريد للجهود السياسية والأمنية من أجل بناء السلام أن تنجح، سيكون من الضروري أن تقترن بجهود ترمي إلى معالجة المسائل الهيكلية التي أدت إلى تفاقم مظالم الشعب الهايتي أو استدامتها، بما في ذلك ما يتعلق بالفرص الاقتصادية والحصول على الخدمات الأساسية. والحوار يشكل أمرا أساسيا على جميع المستويات، وتشجع المملكة المتحدة الحكومة الهايتية، إلى جانب شركائها الدوليين، على تكثيف الحوار بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل التوصل إلى توافق أكبر في الآراء بشأن الأولويات المشتركة لبناء السلام، بما في ذلك اعتماد التدابير التي يمكن أن تلبي الاحتياجات الفورية للسكان وتقلل إلى أدنى حد من مخاطر زعزعة الاستقرار أو العودة إلى العنف.

ثالثا، وأخيرا، فيما يتعلق بانتقال البعثة، أود أن أقول، بكل بساطة، إن ثمة أهمية بالغة لأن نعمل جميعا على إنجاح هذا الأمر. فأمامنا الآن ما يربو قليلا على تسعة أشهر قبل حلول الموعد المتوقع لمغادر البعثة لهايتي، ليخلفها وجود للأمم المتحدة لا صلة له بحفظ السلام. وكما قال آخرون من قبل اليوم، فإن امتلاك هايتي لزمام الأمور وتنفيذ الإصلاحات الحيوية أمر ضروري ليكون الانتقال ناجحا. وقد شجعني أن ألاحظ في التقرير (S/2018/1059) إنشاء رئيس وزراء هايتي والممثلة الخاصة للأمين العام للجنة مشتركة. ومن الأهمية بمكان أن تكثف جميع الأطراف الآن جهودها لكفالة استيفاء النقاط المرجعية.

وشجعني كذلك أن أعلم أنه يجري تكثيف الجهود فيما يتعلق ببرنامج سيادة القانون المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستمراره في مرحلة ما بعد حفظ السلام. وسترحب المملكة المتحدة ببذل جهود مماثلة لكفالة استمرارية برنامج البعثة للحد من العنف المجتمعي.

وفي ظل عملية الأمم المتحدة للتقييم الاستراتيجي الجارية الآن، نتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة بشأن كيفية إنجاح ذلك الانتقال. وما زلنا نحث الأمين العام على أن يكون واقعيا وواضحا بشأن تقسيم المسؤوليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى أن يدعم الأمم المتحدة من أجل سد الثغرات التي تم تحديدها في قدرات وإمكانات فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يشكل عاملا أساسيا في نجاح عملية الانتقال.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات وعلى تفانيها في عملها بصفتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

تؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

وإذ نشيد بالجهود التي تبذلها هايتي لضمان استقرار الحكومة وازدهار شعبها، لا بد لي أن أؤكد قلقنا إزاء استمرار هشاشة الحالة. فالأحداث العنيفة التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر في بورت – أو – برنس ومدن أخرى في هايتي تعكس استمرار الوضع المتقلب الذي يواجهه شعب هايتي. كما نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام العنف سعيا إلى تحقيق أهداف سياسية، وكذلك

إلى احترام سيادة القانون ومواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل توافقي للمشاكل التي يواجهها البلد. وتشجع بولندا حكومة هايتي على مواصلة اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل الاستجابة لمطالب السكان، بما في ذلك من خلال الحوار البناء مع المجتمع المدني والمعارضة. وينبغي لهذا الحوار أن يؤدي إلى استقرار طويل الأمد في البلد.

وأود أن أؤكد أننا نتفق تماما مع الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/1059) بأن إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٩ سيشكل معلما هاما على طريق تحقيق الاستقرار في هايتي. ونشيد بطلب الحكومة المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة وندعمه. ومن هذا المنطلق، تشجع بولندا هايتي على تعزيز الحكم الرشيد وبناء ثقة الجمهور في المؤسسات الوطنية وتشجيع الاستثمارات الخاصة، إذ أن هذه التدابير مهمة للغاية لتعزيز التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بوجود البعثة في هايتي، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق الانتقال السلس والفعال إلى وجود للأمم المتحدة ليست له صلة بحفظ السلام إلا من خلال الجهود المتواصلة لقادة هايتي وشعبها، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي ككل. ونرحب باستمرار إسهام البعثة في ضمان الأمن العام عن طريق توفير خدمات بناء القدرات للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك دعم العمليات والمعدات التشغيلية. وننوه إلى الدور الإيجابي للبعثة في تحسين نظام العدالة في هايتي. غير أن الحلول الدائمة لن تظهر إلا إذ جرى إصلاح قطاع العدالة، وفقا للمسارات المحددة في القرارين ٢٣٥٠ (٢٠١٧) و ٢٤١٠ (٢٠١٨).

إن الحالة السياسية والاقتصادية الهشة تؤدي إلى تفاقم الظروف التي تتعرض فيها حقوق الإنسان لخطر الاعتداء والانتهاك. واستمرار المشاكل المتمثلة في اكتظاظ السجون وأنشطة العصابات لا يؤدي إلا إلى زيادة العقبات أمام النظام القضائي سيء الأداء. ولذلك، نرى أن إيلاء اهتمام خاص لضمان احترام حقوق الإنسان في عمل قوات الأمن وموظفي السجون، وكذلك تحقيق العدالة النزيهة للجميع، أمر أساسي حقا. ويبين تقرير الأمين العام أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق أهداف استراتيجية خروج البعثة. إذ يجب مضاعفة الجهود للتأكد من بلوغ النقاط المرجعية. وإذ نضع في اعتبارنا هشاشة الحالة وضخامة العمل الذي يتعين القيام به، نعتقد أنه ينبغي ألا تنسحب الأمم المتحدة من هايتي بشكل مفرط أو على نحو سابق لأوانه.

في الختام، أود أن أؤكد دعمنا المتواصل لحكومة هايتي وللجهود الرامية إلى تحقيق وجود للأمم المتحدة ليست له صلة بحفظ السلام.

فالتحولات الديمقراطية يمكن أن تكون صعبة، ولكننا نعتقد أنه، في ظل التصميم والمشاركة البناءة من جانب المجتمع الدولي، ستتمتع هايتي بالاستقرار والأمن والديمقراطية في المستقبل.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/1059)، المقدم عملا بالقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). ونعرب عن الامتنان للممثلة الخاصة السيدة هيلين لا ليم على إحاطتها الإعلامية بشأن آخر تطورات الحالة في هايتي والأنشطة ذات الصلة ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

نلاحظ الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال هايتي تواجهها ونتفق مع الأمين العام على أن هناك حاجة إلى إيجاد حل توافقي لبعض هذه التحديات الصعبة في إطار النظام الدستوري القائم. ونعتقد أن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية وكفالة الاستقرار السياسي وتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية هي العناصر الرئيسية اللازمة لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في هايتي وكفالة تمتعها بالازدهار

مستقبلا. ومن الضروري أن تعمل الجهات الفاعلة من مختلف الانتماءات السياسية ومن جميع فروع الحكومة معا من أجل الصالح العام.

ونرحب بالتزام حكومة هايتي بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد في عام ٢٠١٩. واستمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانتخابية أمر هام، حيث أن الانتخابات ستكون معلما حاسما بالنسبة لاستقرار البلد. وسيمهد الاعتماد السريع للقانون الانتخابي الطريق أمام إجراء انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية في موعدها. وينبغي تشجيع جميع الجهات الفاعلة السياسية على الانخراط في حوار بنّاء يهيّئ لإجراء انتخابات سلمية. ونود أيضا أن نشيد بالشرطة الوطنية الهايتية على روحها المهنية والطريقة التي تؤدي بها أنشطتها في بيئة محفوفة بالتحديات.

وتسلم إثيوبيا بالإسهام الهام لبعثة الأمم المتحدة ونتفق مع تقييم الأمين العام بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة الانتقال السلس والفعال للبعثة.

في الختام، أود التأكيد مجددا على التزامنا وتضامننا مع شعب وحكومة هايتي، فيما يواصلان السعي إلى تعزيز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، وعلى ثقتنا في تصميم الشعب الهايتي على الاستمرار والنجاح في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمتها السيدة هيلين لا ليم. كما نود الترحيب بحضور السفير دينيس ريجي، الممثل الدائم لهايتي.

تتابع بيرو عن كثب التطورات في هايتي – وهي بلد صديق ينتمي إلى منطقتنا، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – وتدعم الدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تعزيز المؤسسات الوطنية المكلفة بضمان الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان في البلد، بما ينسجم مع الأهداف والمؤشرات التي اقترحها الأمين العام للخفض التدريجي للبعثة على نحو مستدام.

وقد ذكرنا الزلزال الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر بمدى تعرض هايتي للكوارث الطبيعية. ونكرر الإعراب عن تعازينا لحكومة وشعب هايتي في أعقاب تلك المأساة. وبينما ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة لمنع المخاطر التي تترتب على هذه الكوارث، بما في ذلك مكافحتها للكوليرا وانعدام الأمن الغذائي، نشدد على الحاجة إلى استمرار المجتمع الدولي في تقديم المعونة الإنسانية إلى هذا البلد.

ونحن نتشاطر قلق الأمين العام إزاء عدم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية. فمناخ عدم الاستقرار والتوترات الاجتماعية يجعل عمل البعثة صعبا. ونحن نشعر بالجزع إزاء تكرار الاحتجاجات العنيفة التي أسفرت، في الأشهر الأخيرة، عن خسائر في الأرواح البشرية، وهو أمر مؤسف.

وينبغي أن يُترجم تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمكافحة انتشار العصابات المسلحة. ومن الضروري منع تحول الاحتجاجات إلى حوادث عنف. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على أهمية البرامج الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي، ولا سيما عمل الأفرقة المتنقلة وإعداد مشاريع سريعة الأثر. ونرى أن من المهم إدراج النهج الجنساني وإشراك الشباب في تصميم وتنفيذ هذه المشاريع، وضمان التمويل الكافي لها.

ونعتقد أن تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة ينبغي أن يساعد في تعزيز الامتثال للإجراءات والقدرات الإشرافية وتيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء، عند الاقتضاء. ويجب التحقيق على النحو الواجب في التقارير التي تتحدث عن الاستغلال والفساد في صفوف العناصر السيئة في قوة الشرطة. وفي هذا

الصدد، نكرر الإعراب عن القلق إزاء استمرار الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، فضلا عن الاكتظاظ في السجون، الأمر الذي أدى إلى عدد غير مقبول من الوفيات في السجون. ونشجع التنفيذ الكامل لقانون المساعدة القانونية، ونؤكد مجددا الحاجة إلى تكلمته بإصدار التشريعات الأساسية الأخرى التي لا تزال معلقة، بما في ذلك القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون المتعلق بالسجون. ونعتقد أيضا أنه من الضروري التغلب على المشاكل داخل وزارة العدل وتعيين مزيد من القضاة من أجل تيسير إمكانية الوصول إلى العدالة.

إن مكافحة الفساد عنصر أساسي في تعزيز سيادة القانون وفي بناء ثقة المواطنين في مؤسسات بلدهم. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالإعلان عن إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على سير التحقيقات المتعلقة بصندوق النفط الكاريبي. ويحدونا الأمل في الحصول على مزيد من المعلومات بهذا الشأن في التقرير المقبل.

وإذ تضع في اعتبارنا أنه من المقرر انسحاب البعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بالتزامن مع الانتخابات المقرر إجراؤها في الشهر نفسه، نرى أن من المهم توفير ما يلزم من المساعدة الانتخابية وأن تمضي السلطات الهايتية قدما في اعتماد القانون الانتخابي وتحديث القوائم الانتخابية. ونرى أيضا أن من المهم أن تراعي العملية الانتقالية تطور الأوضاع الأمنية والقدرات العامة للمؤسسات الهايتية لضمان الاستقرار. وحتى إذا كانت الشرطة الوطنية قادرة على الحفاظ على النظام الداخلي دون دعم من البعثة، فإنه يجب النظر في تأثير ذلك على مجالات الدعم الأخرى، لا سيما في مجال سيادة القانون.

ونود أن نسلط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في جميع هذه المهام المعلقة، فضلا عن الدور التنسيقي للأمانة العامة في إطار عملية إصلاح ركيزة السلام والأمن في المنظمة. وفي هذا السياق، نرى من الأهمية بمكان تعزيز التعاون مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.

في الختام، أؤكد مجددا التزام بيرو بمواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة وشعب هايتي للتوصل إلى السلام المستدام.

السيد ندونغ مانغي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وفد كوت ديفوار على إدراج هذا البند الهام في برنامج العمل لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأود أيضا أن أرحب بالسيدة هيلين ميغر لا ليم، الممثلة الخاصة الجديد في هايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية الواضحة والمفصلة والزاخرة بالمعلومات. كما أؤكد لها دعم جمهورية غينيا الاستوائية الكامل. ونحن واثقون من أن مؤهلاتها الأكاديمية وخبرتها المهنية ستضيفان قيمة كبيرة إلى المهمة المناطة بها.

يشعر وفد غينيا الاستوائية بالجزع إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في هايتي على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، والتي شهدت انتفاضات شعبية تسببت في خسائر في الأرواح وفي العديد من الإصابات وفي خسائر مادية فادحة. ونعرب عن تعازينا القلبية لحكومة هايتي والأسر المتضررة. والاحتجاجات المتعلقة بدعم الوقود في تموز/يوليه، فضلا عن آخر الاحتجاجات التي خرجت للتنديد بسوء إدارة صندوق النفط الكاريبي وعدم حدوث تحسن في توفير الخدمات الاجتماعية، تؤكد أهمية وضع سياسة اجتماعية واقتصادية تغطي جميع الطبقات الاجتماعية وتستلزم جهدا كبير من جانب المسؤولين عن إدارتها.

ونحيط علما بالجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل مويز، وحكومته لتسوية هذه الحالة من خلال سلسلة من التدابير، مثل قرار إلغاء الإعانات للمنتجات النفطية وقيامه لاحقا بعرض نهجه على رئيس الوزراء بغية تقديم كل الدعم اللازم للمؤسسات المعنية، لا سيما النظام القضائي، في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء إدارة صندوق النفط الكاريبي. وهذه الجهود تثبت استعداده للاستجابة لمطالب السكان. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأطراف المعنية إلى التزام

الهدوء ودعم مبادرة الحكومة، التي فتحت مجالا للتحقيق في ما أثير من شكاوى.

ونرحب باعتماد مشروع قانون يتعلّق بإنشاء وتنظيم سير عمل المجلس الوطني للمعونة القانونية، الذي يحدد الإطار القانوني لحصول الهايتيين على المشورة القانونية، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي. ومشروع القانون هذا يمثل معلما هاما في الجهود الرامية إلى عكس اتجاه الزيادة في حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة. ويجب التأكيد على أهمية وجود المرأة في الدوائر الاستراتيجية في الدولة لصنع القرار. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الحكومة أن تحقق الحد الأدنى المتمثل في نسبة ٣٠ في المائة المنصوص عليها في الدستور، وليس فقط في الإدارات التي تشغلها النساء عادة.

وإذ نقترب من نهاية السنة التي تسبق الانتخابات، فإن وفد بلدي يحث الأطراف الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والحكومة على عدم التأثير على الأعمال التي يمكن أن تحرض السكان على العنف، بهدف ضمان بيئة آمنة لتيسير إجراء انتخابات العام القادم، التي ستكون مؤشرا على الاستقرار والتنمية في البلد. وفي هذا الصدد، نثني على التزام الحكومة بإجراء الانتخابات في موعدها، وعلى طلبها للمساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، من المهم إبراز الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، التي قامت، في أعقاب الزلزال الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، بتقديم التعاون بشأن أنشطة الإغاثة الوطنية من خلال دعم الشرطة الوطنية الهايتية في المناطق المتضررة. وبالمثل، فإننا نشيد بالدعم المقدم أثناء موسم الأمطار، الذي أوقف إلى حد كبير الزيادة المتوقعة في عدد حالات الإصابة بالكوليرا، إذ انخفض عدد الحالات الجديدة المشتبه بها على الصعيد الوطني إلى ما متوسطه ٤٦ حالة في الأسبوع في أيلول/سبتمبر والأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، مقارنة مع ٣٠١ حالة مشتبه بها كل أسبوع خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

ورغم جهود الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في هايتي، فإننا لا نزال على اقتناع بأنه يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق أهداف استراتيجية الخروج الاستراتيجي للبعثة. ولذلك، من الواضح أنه لا يزال من الصعب تحقيق بعض الجوانب الهامة، مثل اعتماد، وقبل كل شيء، تنفيذ القوانين التي تعتبر ضرورية لتعزيز سيادة القانون في هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للقادة وعامة السكان، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن المجتمع الدولي، بذل جهود متواصلة لضمان الانتقال الفعال والآمن الذي يكفل التنمية المستدامة والدائمة في البلد.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر للممثلة الخاصة هيلين لا ليم على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وبما أن هذه هي إحاطة إعلامية تقدمها بصفتها ممثلة خاصة، أود أن أهنئها على توليها هذا المنصب الهام، وأتمنى لها كل النجاح في جميع مساعيها.

وتود كازاخستان أن تشيد ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات الهامة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمجتمع المدني في هايتي. كما نثني على العمليات المهنية التي قامت بها الشرطة الوطنية الهايتية خلال المظاهرات في جميع أنحاء البلد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونناشد حكومة هايتي أن تكفل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب من أجل زيادة تعزيز التدريب والخبرة. وبغية توطيد الأمن والاستقرار في البلد، من الأهمية بمكان أن تواصل البعثة تركيزها على بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية.

فقد أكدت المظاهرات العارمة في الآونة الأخيرة أهمية بناء الدعم السياسي الواسع النطاق لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

الرئيسية وإعادة بناء الثقة وثقة عامة الناس في مؤسسات الحكومة، مما يهيئ ما يلزم من ظروف وإطار قانوني لجذب الاستثمارات. ونرى أن جميع تلك الخطوات ضرورية لتعزيز التنمية.

وفي هذا الصدد، نشجع الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب والتصدي للفساد، وهي شروط أساسية للاستقرار الطويل الأجل في هايتي، لا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٩. والقيام بذلك سيتطلب بذل جهود متضافرة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية من جميع فروع الحكومة، والبرلمان، والجهاز القضائي والمجتمع المدني بغية العمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك.

ومن الضروري التركيز على ضمان تنفيذ أهداف استراتيجية خروج البعثة تنفيذا منسقا. وفي الوقت الذي تستعد فيه منظومة الأمم المتحدة لانتقال سلس وفعال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي خارج إطار حفظ السلام، نوجه أيضا انتباه مختلف كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر إلى مواصلة العمل ككيان واحد للأمم المتحدة من خلال نهج أكثر تكاملا وتنسيقا. ولا بد من كسر حالة التقوقع بغية تحقيق النتائج المثلى للتنمية المستدامة في هايتي.

وفي الختام، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي للحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الدوليين والإقليميين مواصلة العمل معا من أجل التخطيط للفترة الانتقالية وما بعدها. ومن الأهمية بمكان تماما أن نستبق ونعالج ونخفف من حدة جميع التحديات التي قد تنشأ من الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي خارج إطار حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

أود أن أعرب عن خالص شكري للسيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، على حضورها ونوعية إحاطتها الإعلامية. إن كوت ديفوار لا تزال تشعر بالقلق إزاء التطورات في هايتي. والواقع أن المظاهرات الاجتماعية العنيفة في الأشهر الأخيرة، التي أدت إلى خسائر في الأرواح وأضرار مادية كبيرة، تبين بوضوح أن هذه الحالة المتردية تستلزم مواصلة الجهود الوطنية والدولية المشتركة لتحقيق الاستقرار الدائم في هايتي. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار ترحب بالتزام البعثة بالعمل مع السلطات الهايتية على الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بولايتها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الأخير (S/2018/1059).

فتقرير الأمين العام يدعونا إلى إبداء آرائنا بشأن النقاط التالية: الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والحالة الأمنية، وتنفيذ انسحاب البعثة واستراتيجية الانتقال.

وعلى الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، غالبا ما يجسد استمرار الأزمات في هايتي الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والتوترات السياسية التي يتسم بها البلد. وللأسف، فإنها تقوض الجهود الجارية لإنجاز التعمير. واستجابة لتلك الحالة المثيرة للقلق، يكرر وفد بلدي التأكيد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

ولذلك يوصي بالنظر في اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من الصعوبات اليومية للسكان، ومكافحة الفساد، وتسليط الضوء على ادعاءات سوء إدارة أموال صندوق النفط الكاريبي.

كما يرحب وفد بلدي بتعيين وزير مفوض لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، ويحث السلطات الهايتية على مواصلة بذل الجهود الدؤوبة لاستعادة الاستقرار في البلد. وندعو أيضا إلى تعزيز حوار وطني شامل من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من الاحتقان السياسي، وتنفيذ مبدأ المساءلة، وضمان استقلال القضاة الذين يجب أن يتخذوا الإجراءات القضائية اللازمة. ولذلك، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي دعم السلطات الهايتية من أجل مساعدتها على تهيئة الظروف المؤاتية

للاستقرار السياسي وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يرحب وفد بلدي بالمبادرات المشتركة التي تضطلع بها السلطات الهايتية، بالتنسيق مع البعثة، من أجل الحد من مستوى العنف، وتعزيز الأمن إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، نرحب بتنفيذ برنامج الحد من العنف المجتمعي في المناطق الساخنة.

إن وفدي يشجع استمرار هذه المبادرات المفيدة، التي تسهم في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن بإذكاء الوعي العام بمسائل الأمن وسيادة القانون، وتحسين ثقة الناس في الشرطة الوطنية الهايتية ومؤسسات سيادة القانون. بيد أن كوت ديفوار لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار العنف الذي تنفذه العصابات الإجرامية والاحتجاجات العنيفة المتكررة والأوضاع في السجون الهايتية. وفي ضوء هذه الحالة، يحث وفد بلدي الأطراف المختلفة، ولا سيما السلطات الهايتية، على مضاعفة جهودها الرامية إلى الحفاظ على بيئة مستقرة والتعجيل بالإصلاحات التشريعية اللازمة لضمان تعزيز سيادة القانون.

وفيما يتعلق باستراتيجية الخروج والانتقال للبعثة، يرحب وفد بلدي بالدعم المقدم من البعثة للمؤسسات الحكومية الهايتية في مجالات العدالة وحقوق الإنسان والأمن. كما يرحب بالعمل الممتاز الذي قامت به البعثة في مكافحة العنف والانتهاك الجنسيين. ويسعدنا كثيرا التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، تماشيا مع الأهداف المحددة سلفا.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الاستنتاجات الواردة في التقرير فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه في تحسين المعايير. وتحقيقا لهذه الغاية، يحث وفد بلدي حكومة هايتي على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لنجاح المهام ذات الأولوية المحددة سلفا من أجل تهيئة الظروف اللازمة لنجاح الانتقال السلس والفعال بدون وجود عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم حكومة هايتي في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولدعمها في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨.

وأهنئ جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل، وفي ظروف صعبة أحيانا من أجل بناء السلام والتنمية في هايتي. أود أيضا أن أعرب عن تضامن بلدي مع شعب هايتي وحكومتها في سعيهما إلى تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية.

وفي الختام، أحث جميع الأطراف على العمل من أجل نجاح الأهداف التي تم تحديدها في استراتيجية خروج البعثة في ٢٠١٩.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ريجي (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر رئيس مجلس الأمن لتكرمه بدعوة الوفد الهايتي لتشاطر آرائه وتعليقاته بشأن التقرير (S/2018/1059) المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وفقا للقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). لقد أولى وفد بلدي أقصى اهتمام للنتائج والملاحظات والتوصيات الواردة في ذلك التقرير.

ومع أخذ الأمين العام في الاعتبار الصعوبات والمشاكل التي تتم مواجهتها، مثل الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في البلد، فإنه يورد أيضا تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته حكومة هايتي، كما تعهدت، في تحقيق مختلف الأهداف والغايات والمواعيد النهائية المشتركة الموضوعة بموجب ولاية المجلس المناطة بالبعثة. ويبرز تقرير الأمين العام التحسينات الهامة والنجاح في الانتقال إلى جود تابع للأمم المتحدة وغير متصل بحفظ السلام في هايتي. كما أنها تستفيد من التقدم الكبير المحرز في السنوات الأخيرة في جميع المجالات التي تعتبر حيوية في تعزيز سيادة القانون – سواء

كانت في مجال العدالة أو الأمن أو المؤسسات الإصلاحية أو حماية حقوق الإنسان. والنتائج غنية عن البيان.

ويؤكد الأمين العام بحق على الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية، التي أثبت قدرتها على إدارة المظاهرات الجماهيرية بحرفية في جميع أنحاء البلد، كما رأينا يومي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أن اعتماد قانون المساعدة القانونية هو بالتأكيد معلم هام آخر في تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. لقد تم اتخاذ خطوات مهمة في مجالات أخرى، كما يتضح من التدابير المتخذة لتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية، فضلا عن تحسين القدرات الإدارية والتنفيذية لنظام السجون. إن الانخفاض في معدل جرائم القتل هو أحد المؤشرات الجديرة بالذكر. فقد انخفض المعدل بنسبة ٤,٢ في المائة ليصبح ٦,٢٢ جريمة قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو أحد أدنى المستويات في منطقة البحر الكاريبي، كما أشير إلى ذلك في التقرير. وفي الوقت نفسه، وفي أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبلغ معدلات جرائم القتل من ١٠ أضعاف إلى ٢٠ ضعف المتوسط العالمي، حيث تصل إلى ما يزيد على ٨٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وفقا لدراسة أجراها مؤخرا مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وهناك بالتأكيد أسباب للترحيب بالتقدم الذي تحقق بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة. بيد أنه، بالنسبة لبعض المؤشرات التي تعتبر ضرورية لتعزيز سيادة القانون، من الواضح أن حالات التأخير تؤكد على الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود المبذولة على مختلف المستويات. وتدرك الحكومة ذلك تماما. وفي الواقع، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، كما يشير الأمين العام، سعيا لتحقيق جميع الأهداف المتفق عليها لاستراتيجية خروج البعثة.

وقد أحاطت الحكومة علما بتلك الشواغل، وتجدد التزامها الثابت ببذل قصارى جهدها للوفاء بجميع التزاماتها، والتعجيل بالتغيير واستكمال الإصلاحات المتفق عليها من أجل معالجة استمرار أوجه القصور الملحوظة والعجز والتأخير، وخاصة فيما يتعلق بالاختلالات في النظام القضائي؛ ومسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وما يقترن بذلك من اكتظاظ السجون؛ والتنفيذ الفعال لخطة التطوير الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما في ذلك من خلال تعبئة أفضل للموارد على الصعيدين الوطني والدولي؛ والادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب مؤسسات الدولة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

وقد أعرب الأمين العام أيضا عن بعض الشواغل بشأن الحالة العامة في هايتي ومخاطر زعزعة الاستقرار. والجميع يتفق على أن البلد قد ابتلي بمحنة شديدة في الآونة الأخيرة. وعدا عن الادعاءات المتعلقة بقضية صندوق النفط الكاريبي، فإن اضطرابات الأشهر الأربعة الماضية تعكس بلا شك تدهور الحالة الاقتصادية، مما يزيد من تفاقم الصعوبات التي تواجهها الغالبية العظمى من السكان الذين يعانون من الفقر المدقع. إضافة إلى ذلك، فإن الحالة الإنسانية السائدة معقدة، كما يتضح من الافتقار المأساوي للبنى الأساسية وتداعيات وباء الكوليرا، والعودة المكثفة لعشرات الآلاف من المهاجرين الهايتيين من الجمهورية الدومينيكية، ناهيك عن عواقب الأزمة البيئية وما يعانيه البلد من ضعف شديد في مواجهة الكوارث الطبيعية.

ولحسن الطالع، يجرى احتواء الأزمة من خلال الحوار الذي تجريه الحكومة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويعرب وفدي مجددا عن تقديره العميق للدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي في أعقاب الأحداث الأخيرة، وخاصة في ضوء المطالب غير المعقولة من جانب فصيل من المعارضة. ويقدر وفدي كثيرا الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في مجال الأمن، بما في ذلك في نزع سلاح العصابات وإعادة إدماج الأفراد الذين لم يرتكبوا جرائم عنف. وينبغي التأكيد على أنه

لم يكن هناك أي تهديد لعدم الاستقرار السياسي أو الإنجازات الديمقراطية أو سيادة القانون، التي لا يزال الشعب الهايتي مرتبطا بها ارتباطا وثيقا.

وقد تعهد رئيس الجمهورية، السيد جوفينيل مويز، رسميا بالقيام بالإصلاحات اللازمة، بما في ذلك عن طريق شن حرب لا هوادة فيها ضد الفساد. وبدأت المعركة تؤتي ثمارها. والإجراءات التي اتخذها مؤخرا رئيس الوزراء جان هنري سيان والسلطات القضائية لا تترك مجالا للشك في عزم الحكومة الهايتية الثابت على إجراء تحقيق كامل في مزاعم سوء إدارة أموال شركة نفط الكاريبي وضمان تحقيق العدالة على نحو صارم ونزيه في إطار الاحترام الكامل لسيادة القانون. إن تهيئة بيئة اجتماعية هادئة في إطار من النمو وإيجاد الفرص الاقتصادية أمر أساسي لتوطيد سيادة القانون والإنجازات الديمقراطية.

ووفدي دق ناقوس الخطر مرارا بشأن الآثار السلبية للانخفاض المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هايتي في السنوات الأخيرة، لا سيما في وقت المشاكل الحادة بشكل خاص. والمساعدات الإنسانية ليست استثناء. والأمين العام يأسف عن حق لأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي تخصص ٢٥٢ مليون دولار في شكل مساعدات لأكثر من مليوني شخص محتاج، لم يمول منها حتى الآن إلا ١١,٢ في المائة.

وينطبق نفس الشيء على نهج الأمم المتحدة الجديد إزاء الكوليرا. وفي هذه المرحلة الحرجة، لا بد من الاعتراف بأن المساعدة المقدمة إلى الضحايا وأسرهم، وكذلك توفير البنية التحتية للصحة والصرف الصحي ومياه الشرب، ما زالت تعاني من نقص التمويل. ونداءات الأمين العام لتوفير التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة الكوليرا في هايتي ظلت بلا استجابة إلى حد بعيد. وهذا الوضع يدعو إلى القلق. ولذلك، أيد الوفد الهايتي دعوة الأمين العام المتجددة لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك شركاء هايتي في التعاون، إلى اتخاذ تدابير قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الهايتي والتخفيف من حدة أوضاعهم الصعبة. إن تجديد التضامن الدولي أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة.

وإلى جانب المساعدة الإنسانية. وقبل كل شيء، يحتاج البلد إلى تعبئة دولية حقيقية للموارد لضمان تمويل مستقر وكبير ويمكن التنبؤ به من أجل تنميته؛ والإحياء السريع للاستثمار العام في البنية التحتية والبرامج الاجتماعية، التي توقفت لفترة طويلة جدا؛ وعودة النمو القوي، الأمر الذي سيساعد على الحد من الفقر. وهذا بلا شك شرط مسبق لتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي الطويل الأجل الذي ينشده شعب هايتي والمجتمع الدولي.

إن استعراض منتصف المدة للبعثة الذي أجراه الأمين العام يسلط الضوء على الإنجازات الهامة التي تحققت خلال الأشهر الأربعة عشر في العملية الطويلة الأجل لتعزيز المؤسسات التي تكفل سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في هايتي. وفي الوقت نفسه، يلقي تقرير الأمين العام الضوء أيضا على حجم المشاكل والاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل التي تواجه البلد. هناك اتفاق تام بين حكومة هايتي ومنظومة الأمم المتحدة بشأن نطاق المهمة المنتظرة والجهود المطلوبة لتحقيق الأهداف والمعايير المتفق عليها التي وضعت كجزء من استراتيجية خروج البعثة. ولحسن الحظ، لا يوجد بين العقبات المتبقية عقبات كأداء لا يمكن التغلب عليها.

ومن جانبها، تؤكد الحكومة مجددا التزامها بضمان التغلب على العقبات التي ربما أدت إلى تأخير تنفيذ بعض الأنشطة المقررة، مما أسفر عن تأجيل بعض الآجال الزمنية أو عرقلة تحقيق بعض المعايير المرجعية التي حددها الأمين العام بصورة صائبة باعتبارها أساسية. وهناك تحديات جديدة وكبيرة تنتظرنا

في الأشهر المقبلة. وعلى وجه الخصوص، ستكون الانتخابات البرلمانية في العام القادم اختبارا رئيسيا لنضوج مؤسساتنا وتماسكها واستقرارها. وتبذل الحكومة بالفعل كل ما في وسعها لتمكين البلد من مواجهة هذا التحدي بنجاح. وفي هذا الصدد، فإنها تعول على التعاون التام لمنظومة الأمم المتحدة.

أخيرا، تؤكد الحكومة للمجلس أنها سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ توصيات الأمين العام. ولن تدخر جهدا لتعزيز ثقة السكان في مؤسسات جمهورية هايتي، وستواصل الإصلاحات ذات الأولوية، وتكثف التعاون مع البرلمان والجهات الفاعلة السياسية في البلد من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للسكان. وستظل عاقدة العزم على العمل من أجل تعزيز سيادة القانون والحفاظ على استقرار المناخ السياسي، بما يكفل الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي - لا على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بحفظ السلام، بل على أساس التطلعات العادلة لشعب هايتي لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كريستيان (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الجبل الأسود، صربيا، ألبانيا؛ البلدان المرشحة للانضمام إليه؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أتقدم بخالص الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة في المناقشة الجارية اليوم بشأن هايتي، التي يتشرف الاتحاد الأوروبي دائما بالمشاركة فيها. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/1059) والممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها.

يساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الحالة العامة في هايتي، التي يمكن أن توصف بأنها أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية وأمنية وتتعلق بالحكم. منذ تموز/يوليه، تشهد هايتي مرة أخرى فترة من عدم الاستقرار السياسي وذي الصلة بالأمن. وبرزت التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة والرئيس مويز على خلفية المظاهرات وأعمال الشغب في المدن الرئيسية في البلد. وأسفرت عدة حالات عنف عن خسائر في الأرواح وأعمال نهب في تموز/يوليه، مع احتجاج الناس على ارتفاع أسعار الوقود وسوء إدارة أموال صندوق النفط الكاريبي. ونظمت احتجاجات أخرى في تشرين الأول/أكتوبر. وجرى التخطيط لها بشكل أفضل وشملت نشر الشرطة الوطنية الهايتية، التي تمكنت من الحد من التوترات وتقليل الأضرار التبعية، رغم بعض حالات العنف والقمع. وحدثت مظاهرات أخرى في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعقبها اندلاع أعمال عنف متفرقة دبرتها عصابات مسلحة، رغم أن تلك الدعوة إلى العنف لم تلق آذانا صاغية بنفس القدر كالدعوات السابقة لها. ويواجه البلد أيضا ارتفاع التضخم، الذي يرتبط بفقدان لقيمة العملة الوطنية مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا الصدد، وبالنظر إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في البلد في نهاية ولاية الرئيس السابق وطوال الدورة الانتخابية الأخيرة، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الضروري إجراء الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ، ضمن الحدود الزمنية المنصوص عليها في الدستور. إن احترام شرعية المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا والدورة العادية للانتخابات، بالموازاة مع الحوار الوطني وبالتكامل معه، شرط لا غنى عنه لسير الديمقراطية على نحو سليم في هايتي.

وعلى النحو المبين في النقاط المرجعية لاستراتيجية الخروج التي أعدتها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، فإن إجراء إصلاح واسع النطاق قائم على توافق الآراء للنظام الانتخابي سيكون عنصرا أساسيا في منع المزيد من الأزمات واستعادة ثقة السكان. ويبدو أن اعتماد مشروعي القانونين

الانتخابيين، اللذين أعدهما الفرع التنفيذي، قد يكون معقدا. ولذلك، من الضروري أن تعمل السلطات الهايتية والبرلمانيون معا من أجل تنظيم الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويحدونا الأمل في أن تعقد الانتخابات في الموعد المقرر في أفضل الظروف الممكنة.

الاتحاد الأوروبي شريك مخلص لجمهورية هايتي وسيظل شريكا مخلصا لها. وهو لا يزال ملتزما بدعم البلد في هذه المرحلة الحساسة، بالتشاور مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك في عملية الإصلاح التي تشتد الحاجة إليها. ونتوقع من السلطات الهايتية تعزيز الحوار السياسي المطلوب للتوصل إلى اتفاق وتخفيف حدة التوترات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نؤيد الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمل الذي تضطلع به البعثة دعما لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية وقطاع العدالة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. غير أننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها في التقرير الأخير للأمين العام من أن الوضع الأمني لا يزال هشا وأن التقدم على صعيد العديد من النقاط المرجعية غير كاف. والإخفاق المستمر للشرطة الوطنية الهايتية والسلطات الوطنية في السيطرة على عنف العصابات، إلى جنب الاتهامات بالتواطؤ والمشاكل الأخرى، مصدر قلق خاص. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على العمل بفعالية بعد انسحاب البعثة. ولذلك، من الأهمية بمكان إنجاز العمل المتمثل في تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء الطابع المهني عليها ومواصلة التركيز على إصلاح وتعزيز نظم العدالة والسجون وتوطيد حقوق الإنسان. إن مغادرة البعثة مقررة في نفس الشهر المقرر فيه عقد الانتخابات، التي دائما ما ترتبط بعدم الاستقرار طوال تاريخ هايتي. ولهذا السبب من المهم جدا عقد الانتخابات في المواعيد المقررة.

في الختام، أؤكد مجددا امتنان الاتحاد الأوروبي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على إسهامها في مجالات الأمن ومنع نشوب النزاع وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. نحن نعتقد أن الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار في البلد لم تتم معالجتها بعد وأن الحالة السياسية والأمنية لا تزال، للأسف، هشة للغاية. من الضروري بصفة خاصة إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الإنسان في عمل قوات الأمن، فضلا عن وصول الجميع إلى العدالة النزيهة. ومن الضروري أن تستعد الشرطة الهايتية والنظام القضائي بشكل فعال للاضطلاع في المستقبل بجميع المهام التي تقوم بها حاليا بعثة الأمم المتحدة. ونعتقد أن تنظيم المرحلة الانتقالية للبعثة سيكون أمرا أساسيا في هذا الصدد. وسيدعم الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، السلطات الهايتية في تعزيز التزامها وجهودها لكفالة مستقبل أفضل يسوده السلام والديمقراطية والاستقرار والرفاه للشعب الهايتي، الذي لا يستحق أقل من ذلك بعد هذه الفترة الطويلة.

إن والد ألكسندر دوما، مؤلف رواية كونت دي مونت كريستو، ولد في هايتي. وعلى خطاه، حان الوقت لكي يتمكن شعب هايتي من الوصول إلى كنز السعادة بعد أن عانى طويلا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.